



خالد حنفي: ريادة الاعمال تهتل عاملاً حيويًا في النظم الاقتصادية الوطنية

الى رئيس مكتب "يونيدو" - القاهرة الدكتور باسل الخطيب. وفي هذا الإطار أكد أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، على أهمية انعقاد الندوة وبمشاركة أهم الخبراء والأكاديميين، مثنيا على "مشاركة الغرف العربية بشكل بارز في هذه الدورة التدريبية، حيث تعتبر ريادة الأعمال ورواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على نطاق واسع، عاملاً حيويًا في النظم الاقتصادية الوطنية، لا سيما وأنهم يخلقون فرص عمل من إجمالي الوظائف بنسبة أعلى من تلك التي يخلقها أرباب العمل الآخرون".

وقال: "يأتي انعقاد الدورة تماشيًا مع التوصيات التي وضعها منتدى القطاع الخاص العربي الذي عقد في بيروت عام 2019 لتعزيز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل للشباب في المنطقة العربية من خلال إنشاء مراكز ريادة الأعمال وبرامج تمكين المرأة، وتنفيذًا لتوصيات ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم عقدها بالتنسيق ما بين الجامعة العربية واتحاد الغرف العربية فيما يخص تبعات ازمة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالوطن العربي".

ولفت حنفي إلى أنه تم تفعيل التوصيات من قبل اتحاد الغرف العربية واليونيدو AICEI / ITPO البحرين ببدء تأسيس وتشغيل مراكز لدعم رواد الأعمال (EDIP) بالتنسيق مع اتحاد المصارف العربية والاتحاد العربي للتنمية الزراعية والاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري". بدوره ألقى رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، المهندس إبراهيم العربي، كلمة في افتتاح أعمال الدورة التدريبية، نوه فيها بالجهود التي يقوم بها اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل دعم فكر ريادة الأعمال في العالم العربي.

وأكد أن "دعم رواد الأعمال ومساعدتهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع والتي غالبًا ما تكون مشاريع ابتكارية"، لافتًا إلى "ضرورة إصلاح التعليم بحيث يصبح قادرًا على تعليم الشباب الثقة بالنفس وتعزيز مهارات التفكير السليمة".

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

أطلق اتحاد الغرف العربية بالشراكة مع اتحاد الغرف التجارية المصرية، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) مبادرة لدعم ريادة الاعمال ورواد الاعمال في العالم العربي. وكانت مصر اولى محطات هذه المبادرة على أن تعمم التجربة والمبادرة على باقي البلدان العربية.

وتحظى هذه المبادرة بمظلة رئاسة مجلس الوزراء المصري، ووزارة الصناعة والتجارة المصرية، ووزارة التخطيط المصرية، البنك المركزي المصري، المؤسسة المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (MSMEDA)، واتحاد الغرف التجارية المصرية.

وانطلقت المبادرة باختيار ثلاث محافظات رائدة بالشراكة مع النظام البيئي المحلي الذي يضم ممثلين من مختلف أصحاب المصلحة داخل الثلاث محافظات (سوهاج، المنيا، البحيرة) وتحديد اهم القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية في ضوء خطة مصر للتنمية". وقد بدأت المرحلة الاولى للمبادرة بإعداد كوادرن من ثلاث محافظات تم اختيارهم وفقًا لمعايير دولية تمهيدًا لتكليفهم بإدارة مراكز ريادة الأعمال المزمع إنشاؤها بالغرف التجارية بالثلاث محافظات لخدمة أبناء المحافظات من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسيقدم البرنامج وفقًا للآليات المتبعة دوليًا في هذا الصدد تحت إشراف وإعداد اليونيدو AICEI / ITPO البحرين والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

جاء اطلاق المبادرة خلال تنظيم اتحاد الغرف العربية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، واتحاد غرف التجارة المصرية، دورة تدريبية على مستمر على مدار ٥ أيام بعنوان "تدريب مدرّبين لتدريب رواد الأعمال"، بمشاركة أهم الخبراء والمدرّبين إضافة إلى حضور بارز للغرف العربية.

وحظيت الجلسة الافتتاحية بمشاركة عربية ومصرية بارزة، وبكلمات هامة لكل من امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، رئيس اتحاد غرف التجارة المصرية المهندس ابراهيم العربي، الدكتورة جيهان صالح مستشارة رئيس الوزراء المصري، الامين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية السفير كمال حسن علي، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إسماعيل عبد الغفار، رئيس مكتب "يونيدو" - البحرين هاشم حسين، إضافة

■ Khaled Hanafy: Entrepreneurship is a Vital Factor in National Economic Systems

The Union of Arab Chambers, in partnership with the Federation of Egyptian Chambers of Commerce, and the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) launched an initiative to support entrepreneurship and entrepreneurs in the Arab world. Egypt was the first stage of this initiative, provided that the experience and initiative be generalized to the rest of the Arab countries.

This initiative is under the umbrella of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, the Egyptian Ministry of Industry and Trade, the Egyptian Ministry of Planning, the Central Bank of Egypt, the Egyptian Foundation for Small and Medium Enterprises Development (MSMEDA), and the Federation of Egyptian Chambers of Commerce.

The initiative started by selecting three pilot governorates in partnership with the local ecosystem that includes representatives from different stakeholders within the three governorates (Sohag, Minya, and Beheira) and identifying the most important priority investment sectors in light of Egypt's development plan. The first phase of the initiative began with preparing cadres from three Governorates selected according to international standards in preparation for their assignment to manage the entrepreneurship centers to be established in the chambers of commerce in the three governorates to serve the governorate's people who are entrepreneurs and owners of small and medium enterprises. The program will be presented according to the mechanisms followed internationally in this regard, under the supervision and preparation of UNIDO ITPO / AICEI Bahrain and the Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport.

The launch of the initiative came during the organization of the Union of Arab Chambers, in cooperation with UNIDO and the Federation of Egyptian Chambers of Commerce, a five-day training course entitled "TOT to train Entrepreneurs", with the participation of the most important experts and trainers in addition to a prominent presence of the or Arab chambers.

The opening session received notable Arab and Egyptian participation, and important speeches to each of the Secretary General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafy, President of the Federation of Egyptian Chambers of Commerce, Eng. Ibrahim Al-Arabi, Dr. Jihan Saleh, advisor to the Egyptian Prime Minister, Assistant Secretary-General, Head of the Economic Affairs Sector in the League of Arab States Ambassador Kamal Hassan Ali, President of the Arab Academy

for Science, Technology and Maritime Transport Ismail Abdel Ghaffar, Head of the UNIDO Office - Bahrain Hashem Hussein, in addition to the Head of the UNIDO Office - Cairo, Dr. Basil Al-Khatib.

In this context, the Union's Secretary General, Dr. Khaled Hanafy stressed the importance of holding the symposium with the participation of the most important experts and academics, praising "the prominent participation of Arab chambers in this training course, as entrepreneurship, entrepreneurs and small and medium-sized companies are widely considered a vital factor in national economic systems, especially as they create jobs out of total jobs at a higher rate than those created by other employers.

He added: "The holding of the session comes in line with the recommendations made by the Arab Private Sector Forum held in Beirut in 2019 to promote micro, small and medium enterprises and create job opportunities for youth in the Arab region through the establishment of entrepreneurship centers and women's empowerment programs, and in implementation of the recommendations of the Small and Medium Enterprises Symposium which was held in coordination between the Arab League and the Union of Arab Chambers regarding the consequences of the Corona crisis on small and medium enterprises in the Arab world.

Hanafy pointed out that "recommendations have been activated by the Union of Arab Chambers and UNIDO ITPO / AICEI Bahrain to start establishing and operating centers to support entrepreneurs (EDIP) in coordination with the Union of Arab Banks, the Arab Union for Agricultural Development, the Arab Union for Small and Medium Enterprises and the Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport."

In turn, the President of the Federation of Egyptian Chambers of Commerce, Eng. Ibrahim Al-Arabi, delivered a speech at the opening of the training course, in which he praised the efforts made by the UAC in cooperation with the UNIDO to support the idea of entrepreneurship in the Arab world.

He also affirmed that "supporting entrepreneurs and helping them transform their ideas into projects, which are often innovative projects," pointing to the "need to reform education so that it becomes able to teach young people self-confidence and enhance sound thinking skills."

Source (Union of Arab Chambers)

■ السعودية: اصول صندوق الاستثمارات ستجاوز 7.5 تريليون ريال في 2030

والمساهمة من خلال شركاته التابعة له في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية بقيمة 1.2 تريليون ريال بشكل تراكمي."

وأكد الأمير محمد بن سلمان، أن "الصندوق سينفق 150 مليار ريال سنوياً على الأقل في الاقتصاد المحلي، وبشكل متصاعد خلال السنوات الخمس المقبلة"، موضحاً أن "الصندوق ينظر للقطاع الخاص بوصفه الشريك الأهم وبه ترتبط نجاحات متعددة لا حصر لها لإعطاء المزيد من الفرص"، لافتاً إلى أن

"مستهدفات الصندوق برفع نسبة المحتوى المحلي إلى 60% في مشاريع وشركات الصندوق خلال السنوات الخمس المقبلة التي تمثل استراتيجيته الجديدة."

المصدر (موقع العربية.نت، بتصرف)



كشف ولي العهد السعودي، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، الأمير محمد بن سلمان، عن استراتيجية الصندوق الجديدة للأعوام 2021-2025، والتي تستهدف رفع جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث ستجاوز أصول صندوق الاستثمارات 7.5 تريليون ريال في عام 2030.

وأكد ولي العهد أن "الاستراتيجية الجديدة للصندوق، تأتي لتمثل مرتكزاً رئيسياً في تحقيق طموحات وطننا نحو النمو الاقتصادي، ورفع جودة الحياة، وتحقيق

مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف القطاعات التقليدية والحديثة"، موضحاً أن "الصندوق يستهدف وفق استراتيجيته الجديدة، بنهاية 2025 بأن يتجاوز حجم الأصول 4 تريليونات ريال، واستحداث 1.8 مليون وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر،

■ Saudi Arabia: The Investment Fund's Assets will Exceed SAR 7.5 trillion in 2030

The Saudi Crown Prince and Chairman of the Board of Directors of the Public Investment Fund, Prince Muhammad bin Salman, revealed the fund's new strategy for the years 2021-2025, which aims to raise the quality of life and achieve sustainable development, as the assets of the investment fund will exceed 7.5 trillion riyals in 2030.

The Crown Prince affirmed that "the new strategy of the Fund comes to represent a major pillar in achieving our nation's aspirations towards economic growth, raising the quality of life, and achieving the concept of comprehensive and sustainable development in various traditional and modern sectors," explaining that "the fund is targeting, according to its new strategy, by the end of 2025 to exceed the size of the assets is 4 trillion riyals, the creation of 1.8 million jobs directly and indirectly,

and the contribution through its subsidiaries to the non-oil GDP of 1.2 trillion riyals, cumulatively."

Prince Mohammed bin Salman affirmed that "the fund will spend at least 150 billion riyals annually in the local economy, and progressively over the next five years," explaining that "the fund views the private sector as the most important partner and multiple countless successes are linked with it to give more opportunities", pointing out that "the Fund's objectives are to raise the percentage of local content to 60% in projects and companies of the fund during the next five years, which represent its new strategy."

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

■ انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر 42 في المئة في 2020

أظهر تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" عن انهيار الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2020، منخفضاً بنسبة 42 في المئة إلى ما يقدر بـ 859 مليار دولار من 1.5 تريليون دولار في عام 2019. في حين أنهى العام الماضي زيادة 30 في المئة عن أدنى مستوى له بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2009 ووصل إلى مستويات التسعينيات.



وبحسب "أونكتاد" تركز الانخفاض في البلدان المتقدمة، إذ انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 69 في المئة إلى ما يقدر بنحو 229 مليار دولار، حيث جفت التدفقات إلى أوروبا تماماً وسجلت صافي تدفقات خارج بنحو 4 مليارات دولار، كما شهدت تسجيل تدفقات سالبة في العديد من البلدان، كما تم تسجيل انخفاض حاد في الولايات المتحدة بلغ 49 في المئة حيث بلغت قيمته 134 مليار دولار.

وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل نسبي في الاقتصادات الناشئة بنسبة 12 في المئة إلى ما يقدر بنحو 616 مليار دولار، فيما بلغت حصة الاقتصادات الناشئة

في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي 72 في المئة وهي أعلى حصة مسجلة. وتصدرت الصين ترتيب أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر.

وكان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر المناطق النامية متفاوتاً، إذ بلغ 37 في المئة في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 18 في المئة في إفريقيا و 4 في المئة في البلدان النامية في آسيا. وكانت شرق آسيا أكبر منطقة

مضيفة، حيث استحوذت على ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2020. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 77 في المئة إلى 13 مليار دولار.

وبالنظر إلى المستقبل، فمن المتوقع بحسب التقرير أن يظل اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً في عام 2021.

المصدر (موقع العربية.نت، بتصرف)

■ Global FDI fell by 42 percent in 2020

A report issued by the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) showed the collapse of global foreign direct investment in 2020, dropping by 42 percent to an estimated \$859 billion from \$1.5 trillion in 2019. While it ended last year, up 30 percent from its lowest level after the global financial crisis in 2009 and reached the levels of the 1990s.

According to UNCTAD, the decline was concentrated in the developed countries, as foreign direct investment inflows decreased by 69 percent to an estimated \$229 billion, as flows to Europe dried up completely, and net outflows were recorded at about \$4 billion, and negative flows were recorded in many of the countries, a sharp decline was recorded in the United States, reaching 49 percent, or a value of \$134 billion.

FDI in emerging economies declined proportionately by 12 percent to

an estimated \$616 billion, while the share of emerging economies in global foreign direct investment reached 72 percent, the highest share on record. China topped the ranking of the largest recipients of foreign direct investment.

The decline in FDI flows through developing regions was uneven, reaching 37 percent in Latin America and the Caribbean, 18 percent in Africa and 4 percent in developing countries in Asia. East Asia was the largest host region, accounting for a third of global foreign direct investment in 2020. FDI to the transition economies fell by 77 percent to reach \$13 billion.

Looking to the future, according to the report, the trend of foreign direct investment is expected to remain weak in 2021.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

■ صندوق النقد يتوقع نمو 3.8 في المئة للاقتصاد التونسي

توقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي لتونس 3.8 في المئة هذا العام، مقارنة بانكماش قياسي قدره 8.2 في المئة في 2020.

وحتى صندوق النقد الدولي تونس على ضبط كتلة الأجور والدعم المخصص للطاقة والتحويلات إلى الشركات العامة، محذراً من أن العجز في الميزانية قد يرتفع إلى أكثر من تسعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حال غياب هذه الإجراءات. وتعاني المالية العامة التونسية من وضع صعب للغاية، حيث بلغ العجز المالي 11.5 في المئة

من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو الأعلى منذ ما يقرب من أربعة عقود.

وتهدف ميزانية 2021 إلى خفض العجز المالي إلى 6.6 في المئة، لكن بحسب



صندوق النقد الدولي هناك حاجة إلى إجراءات محددة لدعم هذا الهدف.

وتضاعفت فاتورة الأجور في تونس إلى نحو 20 مليار دينار (7.45 مليارات دولار) في 2021 من 7.6 مليار في 2010، كما وصلت نفقات الدعم إلى 3.4 مليارات دينار، منها 2.4 مليار دينار لدعم الغذاء و 401 مليون دينار لدعم المحروقات (الوقود) و 600 مليون دينار لدعم النقل، وفق موازنة 2021.

وكان البنك المركزي التونسي قد وافق في ديسمبر

/كانون الأول على شراء سندات خزينة بقيمة 2.8 مليار دولار لتمويل العجز المالي القياسي في موازنة 2020 بعد أسابيع من الخلاف مع الحكومة.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

■ The IMF Expects the Tunisian Economy to Grow by 3.8%

The International Monetary Fund has forecast Tunisia's GDP growth of 3.8 percent this year, compared to a record contraction of 8.2 percent in 2020.

The IMF urged Tunisia to control the mass of wages, energy subsidies and transfers to public companies, warning that the budget deficit could rise to more than 9 percent of GDP, in the absence of these measures.

Tunisia's public finances are in a very difficult situation, with the fiscal deficit reaching 11.5 percent of GDP in 2020, the highest in nearly four decades.

The 2021 budget aims to reduce the fiscal deficit to 6.6 percent, but

according to the International Monetary Fund, specific measures are needed to support this goal.

The wage bill in Tunisia doubled to about 20 billion dinars (7.45 billion dollars) in 2021 from 7.6 billion in 2010, and support expenditures reached 3.4 billion dinars, including 2.4 billion dinars for food subsidies, 401 million dinars for fuel subsidies, and 600 million dinars to support Transport, according to the 2021 budget.

In December, the Tunisian Central Bank agreed to buy treasury bonds worth \$2.8 billion to finance the record fiscal deficit in the 2020 budget after weeks of wrangling with the government.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)